العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

الديمقراطية التوافقية وأثرها على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

م.م. خليل علي فاضل
جامعة تلعفر/ كلية التربية الاساسية/ قسم الرياضيات
Khaleed.a.fadhel@uotelafer.edu.iq

الملخص

تتناول الدراسة موضوع الديمقراطية التوافقية وأثرها على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، بهدف عام التعرف على مصطلح الديمقراطية التوافقية والوحدة الوطنية وكذلك دراسة الحياة السياسية في العراق في ظل تطبيق هذا النموذج خلال فترة الدراسة، اضافة الى اهم الاشكاليات التي واجهت تطبيق هذا النموذج في العراق. وتبرز اهمية الدراسة في تسليط الضوء على الديمقراطية التوافقية كونه موضوعاً حديث النشأة في الوطن العربي وفي العراق على وجه الخصوص من اجل اظهار ايجابيات هذا النموذج اضافة الى مواقع الخلل لكي تعود فائدتها الى رجال السياسة وصناع القرار للاستفادة من هذه الدراسة. إن الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسية، ان هناك علاقة ارتباطية بين تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي في العراق وتكريس المحاصصة الطائفية في الحياة السياسية وكذلك أثرها على الوحدة الوطنية في العراق في عام ٢٠٠٥. واستناداً الى موضوع الدراسة وطبيعته فلقد تم استخدام كل من المنهج التحليلي النظمي لدراسة الواقع السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، والمنهج الوظيفي لدراسة قواعد الوحدة الوطنية وبنية النظام السياسي العراقي ومدى قدرته في اداء الوظائف المناطة به.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية - الوحدة الوطنية - الاستقرار السياسي - رجال السياسة – العراق - عام ٢٠٠٥.

University of Telafer / College of Basic Education / Development of Mathematics
Khaleel Ali Fadhel
Tal'afar University / Faculty of Basic Education / Department of Mathematics

Abstract

The study deals with the topic of consensual democracy and its impact on national unity and political stability in Iraq after 2005, with the general aim of identifying the term consensual democracy and national unity, as well as studying political life in Iraq in light of the application of this model during the study period, in addition to the most important problems that faced the application of this model. in Iraq. The importance of the study is highlighted in shedding light on consociational democracy as it is a newly emerging topic in the Arab world and in Iraq in particular, in order to show the positives of this model in addition to the defects so that its benefit may return to politicians and decision makers to benefit from this study. The study is based on the main hypothesis, that there is a correlation between the application of the consensual democratic model in Iraq and the establishment of sectarian quotas in political life, as well as its impact on national unity in Iraq in 2005. Based on the subject and nature of the study, both the systems analytical approach were used to study reality. Politics in Iraq after 2005, and the functional approach to studying the

rules of national unity, the structure of the Iraqi political system, and the extent of its ability to perform the functions assigned to it.

Consensual democracy - national unity - political stability - politicians - Iraq

المقدمة

تُعد الديمقراطية التوافقية أحد النماذج لممارسة السلطة في الدول المتعددة أو المتنوعة مجتمعياً، التي تعاني من ضعف الوحدة الوطنية، وتوتر في الأزمات السياسية، فهي تعتمد على التمثيل السياسي للمكونات والفئات الاجتماعية (الأغلبية والأقلية) في صنع القرار السياسي من أعلى الهرم إلى أسفله دون الخضوع لسلطة الأغلبية، وهذا يُعد ضمانه لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية، وهي محاولة لاحتواء التنوع الاثني (العرقي) والتدرج في استخدام الديمقراطية التوافقية ليصل إلى مجتمع ودول آمنه ومستقرة خالية من النزاعات الداخلية مع إمكانية التعايش السلمي والانسجام بين اثنيات ومكونات المجتمع الواحد وفي ضوء ذلك كانت هذه الدراسة.

هدف البحث:

من خلال هذه الدراسة الوقوف والكشف على مدى تأثير الديمقراطية التوافقية على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الأساسية حول طبيعة الدور الذي تمارسه الديمقراطية التوافقية في وضع حلول أم خلق اشكالات الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥؟

تتفرع عنها إشكاليات فرعية منها:

- ما مدى مساهمة نجاح أو فشل التجربة الديمقراطية التوافقية على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي؟
- هل ساهمت التجربة الديمقراطية التوافقية في تحديد الهوية الوطنية والمواطنة؟

المبحث الاول
(المفاهيم)

سنحاول من خلال هذا المبحث بيان المفاهيم الأساسية الخاصة بالبحث، حيث نتطرق في البداية إلى مفهوم الديمقراطية التوافقية مع وضع معجم أهم مصطلحات التي تعترض القارئ في المطلب الاول، أما المطلب الثاني فقد أولينا اهتمامنا في توضيح مفهومي الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية التوافقية

يعد النظام الديمقراطية التوافقي أحد أنماط النظم الديمقراطية، ويتميز هذا النظام بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم بخلاف أنواع النظم الديمقراطية الأخرى، وأضافه معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم (العيثاوي، ٢٠١٥، ٣٠)، وهو شكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة أو التعددية أو المتنوعة مجتمعياً غير متجانسة كالدول التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر الأزمات السياسية، لذلك فعملية إشراك جمعي للمكونات المجتمعية الأغلبية والأقلية في صنع القرار السياسي بعد حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية (البكري، ٢٠٠٩، ٥٩).

الفرع الاول: تعريف الديمقراطية التوافقية

لغة: الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy)، مصطلح مكون من مفردتين، "الديمقراطية" مصطلح من أصل يوناني مركب من كلمتين بعنيان معا "حكم الشعب"، أما التوافقية تعريب للمفردة الانجليزية (Consociational) (العيثاوي، ٢٠١٥، ٣٠)، وقد وردت في اللغة العربية مفرداتها تشير للمعنى نفسه اتساق تجانس، تكامل مطابق توافق، والتوافق من الاتفاق يعني جعل الأمر جمعاً بعد تفرقه، أو التقرب والتطابق قدر الإمكان، أو الكفاية والتناسب، وتوافق القوم في الأمر ضد

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

تخالفوا أي تساعدوا(معلوف، ١٩٩٦، ٩١١)، وبما أن الديمقراطية تعنى حكم أغلبية الشعب، فتعريفها اللغوي هو حكم أغلبية الشعب باستحصال تطابق آراء هذه الأغلبية وتجانسها (عبيد، ٢٠١٦، ٤٦٣).

اصطلاحاً: لم يتفق الباحثون والمختصون على مفهوم محدد متفق عليه فيما يختص بالديمقراطية التوافقية، فالمفكر آرنت ليبهارت أطلق عليها "الديمقراطية التوافقية"، أما جيرالد ليمبروخ أطلق عليها "الديمقراطية النسبية" (عبدالكافي، ٢٠٠٤، ٩٧-٩٨)، فقد اعتبر المفكر الهولندي ارنت ليبهارت "أن التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعه عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات" (عبدالكافي، ٢٠٠٤، ٩٧-٩٨)، وعرفها ليمبروخ بأنها "استراتيجية إدارة الصراعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ بالأكثرية" (ليبهارت، ٢٠٠٦، ١٧) فإنني اعتقد أن هذا التعريف هو الأصوب وأكثر دقة وانسجاماً مع الديمقراطية التوافقية؛ لأن الفكرة الجوهرية للديمقراطية حول وجود ميثاق تعاقدي، هو بذلك يضبط حدود هذا الوفاق بالنسبة لكل الأطراف المتعاقدة، ويعكس في نفس الوقت التوازنات الدقيقة بنها، وربما يكون الميثاق مؤقتاً، يحتاج إلى مفاوضات وعملية انضاج جديدة، ولا سيما عندما تتغير الأوضاع ويدخل لاعبون جدد الحلبة السياسية، ولكن تبقى عناصر الميثاق أساسية ودائمة تتسم مع النظام السياسي وتدخل في صلب هيكليته. (زيادة، ٢٠٠٦، ٨٩)

الفرع الثاني: نشأة النظام الديمقراطي التوافقي

فقد جرى تداوله من خلال نشر مؤلفات متعلقة ببعض البلدان الأوربية ذات التنوع الاجتماعي كبلجيكا والنمسا وسويسرا، وكندا، ثم امتد المفهوم إلى بعض بلدان العالم الثالث وخصوصاً إلى لبنان وماليزيا وقبرص وكولومبيا والأوروغوي ونيجيريا، وقد صاغ العالم السياسي الهولندي ارينت ليبهارت هذه المفهوم (زيادة، ٢٠٠٦، ٥٩-٦٠)، ويُعد من أوائل المنظرين للديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي الغربي، وينظر لها أنها تعبر عن استراتيجية في إدارة النزاعات، من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية (ليبهارت، ٢٠٠٦، ١٧)، واستخدم جيرارد لامبروخ في بادئ الأمر عبارة عن الديمقراطية النسبية ثم عبارة الديمقراطية التوافقية في معرض حديثه عن النظم الديمقراطية في النمسا وسويسرا، ووصف ج. بنغهام باول الديمقراطية التوافقية بخاصية التجزؤ الاجتماعي"، وبينما حلل يورك شتاينر هذا النظام استناداً إلى الاتفاق الرضائي بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية، فقد درسه إريك نورد لينجر استناداً إلى خاصية احتواء النزاعات في المجتمعات المقسمة". (العيثاوي، ٢٠١٥، ٣٠)

المطلب الثاني: مفهوم الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي

في هذا المطلب أولينا اهتمامنا في بيان مفهوم الوحدة الوطنية وكذلك مفهموم الاستقرار السياسي بفرعين، كما يلي:

الفرع الاول: مفهوم الوحدة الوطنية

أن تحديد مفهوم الوحدة الوطنية، ووضع تعريف لها يعد مسألة ضرورية ذلك إن أحد سبل تجاوز هذه المشكلة يكمن في تحديد ماهيتها وحدودها والذي سيجنبنا بطبيعة الحال الوقوع في ضبابية المفهوم أذا ما أستعمل لغايات بعيدة أصلاً عن المعنى الحقيقي لها. وضمن تحديد مفهوم الوحدة الوطنية نجده يتألف من عنصري الوحدة والوطنية، وان اندماج هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم، فالوحدة تعني: تجميع الأشياء المتفرقة في كل واحد مطرد، أما مفهوم الوطنية فقد اختلف فيه الباحثون، فبحسب رأي البعض أن الوطنية هي: انتماء الإنسان إلى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها، على احتساب أن الدولة ماهي سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع الحكومة منظمة (الطماوي، ١٩٧٤، ١٧). ويرى البعض الآخر من الباحثين إن الوحدة بمفهوم الفكر السياسي المعاصر هي اتحاداً اختياريا بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسبها نمواً زائداً، وميزات اقتصادية وسياسية، وتعزز مكانتها العالمية. (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٤، ٩٢)

كما رأى آخرون إن مفهوم الوحدة الوطنية استمد من مفهوم كلمة الوطن الذي هو عامل دائم وأساسي للوحدة الوطنية ومنها كانت كلمة وطني وهي مايو صف بها كل شخص يقيم في الوطن كتعبير عن انتمائه

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

لمجتمعه وتفانيه في خدمته والإخلاص له. (عبد، ٢٠٠٨، ١٠٢) كما تعني أيضا حب الوطن بسبب طول الانتماء إليه، وإنها تختلف عن القومية بما تعنيه من حب للأمة بسبب ترابط أفرادها ببعضهم البعض، بسبب الاعتقاد، أو وحدة الأصل، أو الاشتراك باللغة والتاريخ والتماثل في ذكريات الماضي، لكن هناك توافق بين الوطنية والقومية على احتساب إن حب الوطن يتضمن حب الأرض والوطن، وان الوطنية تنطبق على القومية بشرط إن يكون الوطن هو مجموع الأراضي التي تعيش عليها الأمة وتدير سياسة الدولة ومثال ذلك انطباق القومية الألمانية على الوطنية الألمانية في كل من جزأي ألمانيا (الشرقية والغربية خلال فترة الحرب الباردة، وعلى الرغم من ذلك قامت بينهما علاقات دبلوماسية دولية، كما لو كانتا دولتين مختلفتين تماما. (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٤، ٤٣-٤٤)

الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي من أهم المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي سيطرت على العقل السياسي الإنساني منذ فترة بعيدة، إذ يعد ركيزة أساسية في استقرار المجتمعات البشرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والأمني، فبدون الاستقرار السياسي لا يمكن للشعوب والدول أن تنهض. (العيساوي، ٢٠١٩، موقع أنترنت)

وتكمن أهميته لكونه يعد مطلباً اجتماعياً في كل زمانٍ ومكان، ونظراً لدوره التنموي في تطور المجتمعات، أصبح محور اهتمام الفكر السياسي بمراحله المختلفة، وقد التفت له الإغريق والرومان في فكرهم السياسي وأصبح محط اهتمام كبير في فسلفتهم السياسية والعسكرية والاجتماعية، وزاوجوه بفلسفة وفكرة بناء الدولة.يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار و صفته السياسية، فالموسوعة البريطانية اينكلو بيديا بريطانيكا "encyclopedia britanica" تعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي".

وعرفه "آلان بال" بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية المقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف. (بوعافية، ٢٠١٦، ٣١٠)

كما يمكن أن يعرف الاستقرار من خلال بعديه الداخلي والخارجي على الشكل الآتي (العيثاوي، ٢٠١٨، ٢٦-٢٧):

الاستقرار السياسي الداخلي: يعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية.

الاستقرار السياسي الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجية والتي عادة ما تكون سببا في عدم استقرار النظم السياسية.

من خلال ما تقدم يستنتج ان الاستقرار السياسي هو: قدرة النظام على الاستمرارية في تسير مؤسساته الرسمية والغير رسمية منها؛ وفق القوانين التي تحكم الدولة وإدارة مصالحه الداخلية والخارجية على أساس السيادة الوطنية والشرعية السياسية والقانونية للحفاظ على الأمن والاستقرار بمعزل عن العنف.

المبحث الثاني
اثر الديمقراطية التوافقية على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

في هذا المبحث سوف يتم بيان اثر الديمقراطية التوافقية على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، حيث سيتم تقسيم هدا المبحث الى مطلبين، في المطلب الأول سوف نتناول (اثر الديمقراطية التوافقية على الوحدة الوطنية)، أما المطلب الثاني سوف يكون من حصة (أثر الديمقراطية التوافقية على والاستقرار السياسي)، كما يأتي:

المطلب الاول: أثر الديمقراطية التوافقية على الوحدة الوطنية:

أن من آثار الديمقراطية التوافقية في الوحدة الوطنية هي التنوع الطائفي، والذي يعد من أهم ملامح المجتمع العراقي الذي يضم تنوعا ثقافيا دينيا، وعرقيا، ولهذا صار الحديث عن الوحدة الوطنية من خلال

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

التنوع، هو المطلب الذي يطفو على السطح عند كل أزمة سياسية. حيث تحتاج المجتمعات المتعددة إلى ثلاثة عناصر أساسية للقضاء على أزمات الطائفية و هي الديمقراطية التوافقية، النظام البرلماني اللامركزية الإدارية و الفدرالية.

ولا تزال الجهود السياسية مستمرة في العراق منذ الاحتلال الأمريكي بغية إيجاد الحل السياسي لتجاوز أزمة النظام السياسي العراقي، والقضاء على الاحتجاجات والصراعات الداخلية فيما بين الأحزاب وممثلي الطوائف وخاصة السنية / الشيعية الكردية والتي تشكل محور النزاع، كما تسعى دول الجوار وبغية خدمة مصالحها إلى التأثير في الواقع العراقي، أحيانا بالمبادرات السياسية وأحيانا بدعم المليشيات المسلحة، فكان الحل جاهزا الذي يتمثل في التوافق بصيغة المحاصصة، لأن هكذا نموذج يصلح للمجتمعات المتعددة، غير أنه يختلف من بيئة لأخرى حسب ظروف الدولة ماضيها وحاضرها. (الاقريد، ٢٠٢١، ٢٠٥)

والمحاصصة الطائفية لها عدة خصائص من خلال مسارها الطويل في الدول الأوروبية، فقد ساهمت في بناء المجتمعات الحضارية، وأفرزتها الممارسات الديمقراطية وعملية التطور المادي لتلك المجتمعات، تجسدت من خلال قوانين وأحكام في الدستور وارتقت العتبة الدستور الاتحادي الذي حدد آلية المحاصصة في ١٤ دولة في الاتحاد الأوروبي، الذي يجمعهم هدف ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة في القارة، كما أن كل الأحزاب الصغيرة والكبيرة تؤمن بها وتثقف منتسبها بضرورة تطبيقها والالتزام بآلياتها، وبهذا تكون المحاصصة ثقافة جماهيرية وأفضل أسلوب يجمع العلاقة بين الأحزاب الوطنية المتألفة والمتنافسة بقاسم واحد هو مصلحة الوطن العليا. (موشيخ، ٢٠٠٧، موقع أنترنت)

لكن ما حدث في العراق كان العكس تماماً، المحاصصة لم تنبع من بيئة العراق، وإنما صدرت لها بنموذجها الغربي في فترة أعقاب الممارسة الديكتاتورية للنظام السابق، فضلاً عن رغبة الأكثرية باسترجاع أدوارها المفقودة وإيجاد مكان لها في السلطة، ورغبة الأقلية في الحفاظ على مكانتها في سدة الحكم. وبالتالي فإن القناعات والنوايا مختلفة عن تلك الأوروبية، والهدف واضح خدمة مصالح ذاتية والدفاع عن مصالح طوائف محددة على حساب المصلحة العليا للعراق.

فالمحاصصة السياسية في العراق أضعفت التوافقية ودور البرلمان في المراقبة والمحاسبة وتشريع القوانين، ذلك لكون الوزراء مسؤولين أمام كتلهم السياسية وليس أمام البرلمان أو رئيس الحكومة، وهو ما أدى لتبذير موارد البلاد فيسبها تم تنصيب وزراء غير أكفاء لم يقدموا خدمات للدولة. (عبد الرضا، ٢٠٠٣، ٦٩) وقد ساهمت المحاصصة كذلك في وضع عقبات المؤسسات الدولة في أداء مهامها، كما تعد من معرقلات مشروع بناء الدولة المدنية في العراق، ناهيك عن ظاهرة الانقسام الطائفي (الصبيحي، ٢٠١٧)، ١٢٥) فتوليفة مجلس الحكم الذي قام به بول بريمر كانت في حد ذاتها بداية السياسة الطائفية المقننة والتعامل مع النخب السياسية العراقية بصفتهم ممثلين لطوائف ومع العراقيين بصفهم طوائف فحسب. (بشارة، ٢٠١٨، ٧٣٠)

فالديمقراطية التوافقية خلافا للديمقراطية التمثيلية، لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة، الأقلية المعارضة والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تعتمد على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل، والمشاركة في صنع القرارات من أعلى هرمه إلى أسفله دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذا تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض، مما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة على صعيد الممارسة (الصافي، ٢٠٠٥، موقع أنترنت)، وتطرح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة مجتمعيا، التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الأزمات السياسية، لهذا فان عملية إشراك جميع المكونات المجتمعية (الأقلية والأغلبية) في صنع القرار السياسي، تعد ضمانة لعدم الإنزلاق في مواجهات وحروب أهلية. (محمد، ٢٠٠٩، ٥٩)

ففي فترة الانتخابات البرلمانية وتقاسم السلطة تنص المادة ٤٩ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ أن مجلس النواب يتكون من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد لكل مئة من العراقيين يمثلون الشعب، يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب، ويتم تنظيم الانتخابات بقانون يوضح شروط المرشح، كما نصت المادة ٥٠ أن الدورة الانتخابية المجلس النواب تكون عبارة عن أربع سنوات

مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

تقويمية، تبدأ بأول جلسة له وتنتهي بنهاية السنة الرابعة (الدستور العراقي، ٢٠٠٥)، وقد شهدت الساحة السياسية في العراق بعد انتخابات التشريعية ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ جدلا، بسبب الخلافات العميقة بين الكتل السياسية التي لعب الأكراد فيها الدور البارز، بغية تحقيق التوافقات والمساومات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، وشهد العراق بعدها العديد من التحولات السياسية منها تشكيل الحكومة الدستورية الدائمة آيار ٢٠٠٦ حكومة الوحدة الوطنية، بالإضافة لتزايد معوقات التحول الديمقراطي أثناء فترة حكومة الوحدة الوطنية في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠، لعلى أبرزها غياب الحرية والوفاق الوطني. (الصباح، ٢٠١٥، ١٠٦-١١٠)

وقد نص الدستور العراقي على اعتماد النظام البرلماني عاكسا بذلك ميلا في استخدام التوافقية. لأن هذا النظام يقلل من فرص إقامة حكم الأغلبية، ولا يسمح بتمركز السلطة بيد الرئيس وهو ما وضحته المادة ١٣٨، حيث اعتمد الدستور النظام الفيدرالي وحدد الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية في المادة ١١٠ والصلاحيات المختلطة مع سلطات الأقاليم في المادة ١١٤، وترك ما لم ينص عليه من صلاحيات للسلطة الاتحادية ليكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم. مما شكل تحولا جذريا في الدولة المركزية التي هيمنت على العراق لسنوات، وأعتمد مبدأ التمثيل النسبي في النظام الانتخابي الذي أعتمد حديثاً وقتها (حسن، ٢٠١٦، ٤٧-٤٨)، وأكدت ذلك المادة ٠١ من الدستور العراقي ٢٠٠٥ أن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني) ديمقراطي. (الدستور العراقي، ٢٠٠٥)

العراق بعد حالة استثنائية فالمعروف أن الأقلية دوما تشكو من ظلم الأغلبية، التي تستفرد بالحكم وتهمش الأقلية التي تعيش معها في الدولة، لكن ما حدث في العراق هو العكس، إذا على مر التاريخ اشتكت الأكثرية من ظلم الأقلية التي استبدت في الحكم لسنوات طويلة، إلى أن جاء الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ وفيه تم الاعتراف رسميا بحق الشيعة بكونهم الأكثرية (عايد، ٢٠١٠، ١٤٧-١٤٨). وأرفقت الصيغ التوافقية التي أقرها الدستور بقوانين وممارسات عرفية ذات طابع توافقي، مثل ضمان تمثيل أعضاء مجلس الرئاسة الكتل الكردية الشيعية والسنية الرئيسة، وتشكيل هيئة رئاسية ثلاثية للبرلمان بنفس عناصر مجلس الرئاسة، وهو الأمر ذاته النواب رئيس الوزراء وأعتمد نظام النقاط التوزيع الوزارات في السلطة الاتحادية على الكتل الرئيسة في إطار حكومة الشراكة الوطنية، وقد تكررت هذه العملية في الدورات الانتخابية الثلاث التي تلت نفاذ الدستور (حسن، ٢٠١٦، ٤٨)

المطلب الثاني: اثر الديمقراطية التوافقية على والاستقرار السياسي:

إنّ الديمقراطية التوافقية لا تحقق الاستقرار السياسي بشكل فعلي. وهذا ما أشار إليه إريك نوردلينغر- Eric Nordlinger (ليبهارت، ٢٠٠٦، ٢١) حيث "يرفض أمثاله منح الاستقلال الذاتي باعتباره حافزًا قويًا لمطالب الانفصال، وبالتالي يهدد استقرار النظام السياسي." أي أنه يعتبر أن الفيدرالية تمنح استقلال ذاتي يشجع على مطالبة الأقليات بالمزيد من الاستقلال ومن ثم بالمطالبة بالانفصال وهذا ما يهدد الاستقرار داخل الدولة، ويعرضها إلى نزاعات وحروب. وهذا ما أشار إليه حارث حسن خلال دراسته "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج"، أن في العراق "يعتقد الإدماجيون أن تعدد مراكز السلطة يُضعف الدولة ويشتت جهدها ومواردها، وأن مركزة السلطة بقدرٍ أكبر هو ضرورة لبناء الدولة. (حسن، ٢٠١٦، ٤٩)

حيث دعمت الصيغ التوافقية التي أقرها الدستور بقوانين وممارسات عرفية ذات طابع توافقي، مثل ضمان تمثيل أعضاء مجلس الرئاسة الكتل الكردية والشيعية والسنية الرئيسة، وتشكيل هيئة رئاسة ثلاثية للبرلمان وفق الصيغة نفسها، وتعيين نواب الرئيس الوزراء مع مراعاة تمثيل الجماعات الفرعية الرئيسة. وتم ضمان تمثيل الأقليات الصغيرة عبر حصص محددة سلفا في القانون الانتخابي، واعتمد نظام النقاط لتوزيع الوزارات في السلطة الاتحادية على الكتل الرئيسة في إطار حكومة الشراكة الوطنية"، وقد تكررت هذه العملية في الدورات الانتخابية الثلاث التي تلت نفاذ الدستور.

لكن بالحكم على النتائج التي أفضى إليها تطبيق الصيغ التوافقية الدستورية منها والعرفية وبمقارنتها بالفرضيات التي استندت إليها النظرية التوافقية، يمكن القول إن النظام السياسي العراقي لم ينجح حتى

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

الآن في تحقيق الاستقرار السياسي، وفي ضمان رضا الجماعات الفرعية ومنع الصراع بينها من أن يأخذ أشكالاً عنيفة. ويرى بعضهم أن التطبيقات التوافقية ساهمت في تأجيج التوتر الإثني والمذهبي وفي تعزيز الانقسام الاجتماعي، وكرست على نحو خاص التباين السني - الشيعي، وأدت إلى إضعاف الكتل العابرة للطوائف، والعلمانية التي تبنت منظوراً وطنيا للهوية. (Younis،2011 ، 18-1) ويعتقد توبي دودج أن النظام السياسي العراقي كان يجب أن يستند إلى منظور إدماجي نظرا إلى وجود رغبة من أغلبية العراقيين - وعلى نحو خاص العرب - في الحفاظ على الهوية العراقية وإعطائها الأولوية، وفي الإبقاء على وجود دولة مركزية فاعلة. (Dodge،2007، 49)

إن إحدى الطرائق التي يمكن من خلالها تقدير مدى التأثير الذي تركته التطبيقات التوافقية في العلاقات بين الجماعات الفرعية هي النظر إلى طبيعة التحالفات الانتخابية والقواعد التي تتجه إليها. ففي حين شهدت الانتخابات البرلمانية الأولى في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، تشكل ثلاث كتل رئيسة التحالف الكردستاني، والائتلاف العراقي الموحد الذي ضم الأحزاب الشيعية الرئيسة، وجبهة التوافق التي مثلت القوى السنية الرئيسة، شهدت انتخابات ٢٠١٠ ظهور كتل كبيرة تقدم قوائم مختلطة للمرشحين، وعلى نحو خاص القائمة العراقية التي فازت بالمركز الأول في الانتخابات وطرحت نفسها كائتلاف عابر للطوائف، وبقدر أقل ائتلاف دولة القانون الذي حل في المركز الثاني، وضم أيضًا عددًا قليلا من أعضاء السنة إلى جانب أغلبية شيعية واضحة. غير أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في نيسان ٢٠١٤، شهدت مجددًا انفصالاً واضحًا بين القواعد الانتخابية السنية والشيعية، وتراجعا كبيرا في أوزان القوى ذات القوائم المختلطة.

ويرى بعضهم أن النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي ساهم في تأكيد الفرز الطائفي بين القواعد الانتخابية. وتذهب نصيبة يونس إلى تبني فكرة هورويتز القائلة إن هذا النظام يثير الانقسامات ويُعزّز ميل النخب إلى تبني خطابات راديكالية، ويُضعف إمكانية ظهور اتجاه وسطي على مستوى البلد وقد اقترح هورويتز اعتماد النظام القائم على الصوت البديل Alternative Vote، وهو نظام يسمح بالتنافس في دوائر صغيرة، ويدفع المرشحين إلى مواقف أكثر اعتدالاً لكسب الناخبين المحتملين من خارج قواعدهم الانتخابية التقليدية. (Younis،2011 ، 18-1)

يمكن القول إن هناك عوامل أخرى لا تتعلق بالطبيعة التوافقية للنظام السياسي، ربما كانت أكثر أهمية من جهة التأثير في طبيعة التحالفات الانتخابية. فانتخابات ٢٠١٠ جرت بعد تحسن الوضع الأمني وتراجع العنف الداخلي، وهو أمر منح المجتمعات العربية السنية فرصة أكبر لاتباع الخيار السياسي، ومحاولة تغيير النظام من الداخل، في حين نجح المالكي كزعيم شيعي من خارج العوائل الدينية التقليدية في بناء ائتلاف مستقل ببرنامج يمركز مفاهيم بناء الدولة وحكم القانون والإعمار. وعلى الرغم من أن كلا الائتلافين كان لهما ميل فرضته طبيعة القاعدة الانتخابية الرئيسة لكل منهما، فإن طبيعة التنافس بينهما في تلك المرحلة سمحت بظهور قواعد انتخابية لا تعطي الأولوية للخلفية المذهبية في عملية الاختيار. لكن الأمر تغير في الانتخابات الأخيرة بسبب التحول في التكتيكات الانتخابية التي تأثرت كثيرا بالحكم الذي أصدرته المحكمة الاتحادية، بعد النزاع في مفهوم الكتلة الأكبر التي يحق لها تشكيل الحكومة بعد انتخابات ٢٠١٠ حين فسرت المحكمة النص الدستوري على أساس أن تلك الكتلة يمكن أن تكون القائمة الانتخابية الفائزة أو أي ائتلاف برلماني يضمن الأغلبية من عدد مقاعد البرلمان. وقد أدركت الأحزاب أنه ليس من مصلحتها الدخول في ائتلافات كبيرة قبل الانتخابات، مادام الفوز بالمركز الأول لا يضمن لأي منها الحصول على حق تشكيل الحكومة. فقررت النزول في قوائم منفصلة، وخلق ذلك خريطة كثيرة التشظي وكبح محاولات تشكيل ائتلافات كبيرة تبحث عن قواعد انتخابية مختلطة. (حسن، ٢٠١٦، ٤٩)

وإذ تبدو الفرضية التي مفادها أن نظام التمثيل النسبي كان سببا رئيسًا في تعميق الانقسام السني - الشيعي قابلة للجدل، فإنه من الجلي أن هذا النظام لم يخدم كثيرًا في تخفيف حدة الانقسام الطائفي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤيدي النظرية التوافقية لا يرون في هذا الانقسام مشكلة في حد ذاتها (لو) تم الحؤول دون تحويله إلى صراع عنيف). وكما سبق القول، فإنّ للنموذج التوافقي، بحسب رؤية ليبهارت فرصًا أكبر بالنجاح إذا كانت الحدود بين الجماعات الفرعية واضحة، ولا يوجد تداخل بينها.

وفي وقت يبدو فيه انفصال القاعدة الانتخابية الكردية عن العربية طبيعيا، نظراً إلى الاستقلال السياسي واللغوي والثقافي الواسع الذي يحظى به إقليم كردستان و انفصاله العملي عن إدارة السلطة المركزية منذ عام ١٩٩١، فإنّ وجود تداخل لغوي وعرقي، وأحيانًا أيديولوجي وعقائدي بين القواعد السنية والشيعية، سمح بظهور محاولات لتجاوز هذا التمايز وتقديم برامج وخطابات على أسس تفترق نسبيا عن المطالب المحدودة والممركزة للجماعة الفرعية وتتعداها إلى محاولة دمج قطاعات من الجماعة الفرعية الأخرى ضمن دائرة النفوذ. وقد جرى التنافس بين ائتلافي "العراقية"، و"دولة القانون" عام ٢٠١٠ ضمن هذا السياق، إلا أنه لا يوجد دليل على أن هذا التنافس كان أشد من التنافس بين الكيانات التي تمثل الجماعات الفرعية، ولا تحاول تخطيها، بل إن بعض مظاهر التنافس أوحت بأنه كان أكثر حدة، خصوصًا حينما تم تفسير نجاحات القائمة العراقية بكسب نسبة مهمة من الأصوات الشيعية، بوصفه تهديدا للقاعدة التقليدية للقوى الإسلامية الشيعية، ما دفعها إلى الاتحاد مجددا وتأكيد التصنيف الهوياتي الفرعي. ومن هنا جرى التركيز من جانب القوى الشيعية في أن تلك القائمة يجب أن تمثل المكون العربي السني وأن ادعاءها أن لديها تمثيلاً أوسع لا ينطبق مع "الشيفرة" التوافقية (حسن، ٢٠١٦، ٤٩) التي يعمل بها النظام. ونتيجة للضغط الذي مورس على هذه القائمة سواء كان ذلك بالتهديد بعدم إدخالها ضمن الحكومة، أو بإغراء أعضائها بمناصب حكومية. فقد تشظت فعلا إلى كتلة سنية كبيرة وأخرى ذات طابع شيعي، ولم يعد لزعيمها إياد علاوي سوى عدد قليل من النواب الموالين. (Al-Qarawee، 2014، 42-40)

لهذا السبب يقدم أنصار المدرسة التوافقية محاجتهم على أساس أن الفشل الذي أصاب العملية السياسية في العراق لم يحصل بسبب النظام التوافقي، بل لأن هذا النظام لم يطبق بطريقة صحيحة، واحتوى عناصر سمحت بتصاعد النزعة الأغلبوية، بخاصة لدى الطرف الشيعي الرئيس ائتلاف دولة القانون" الذي تبنى برنامجا لتشكيل حكومة أغلبية في الانتخابات الأخيرة. وقد أخذت الأطروحات التوافقية في السنوات الأخيرة شكل الدعوة إلى الانتقال إلى "توافقية مهيكلة Corporate Consociationalism، وغير مرنة، وهو النموذج الذي كان طرحه كل من جوزيف بايدن، وقد كان عضوا في الكونغرس قبل أن يصبح نائبا للرئيس، وليزلي غيلب الرئيس الشرفي لمجلس الشؤون الخارجية في مقالة نشراها بعنوان "الوحدة من خلال الاستقلال. (Biden،2016 ، 50) ودعت المقالة إلى محاكاة النموذج البوسني في العراق عبر إعطاء كل الجماعات الإثنو - دينية استقلالية ذاتية لإدارة شؤونها، مع الحفاظ على حكومة مركزية لإدارة المصالح المشتركة، وتحديدًا أمن الحدود والسياسة الخارجية وعوائد النفط. وتقترح المقالة تأسيس ثلاثة أقاليم (كردية، وسنية، وشيعية مع إبقاء بغداد منطقة فدرالية.

حيث يرى ناقدو اتجاه الانتقال نحو فدرالية مهيكلة أنه سيؤدي عملي إلى إقامة ثلاثة كيانات سياسية متنازعة في الحدود والموارد من دور ضمانات لتبنيها سياسات استيعاب معتدلة وأحد أسباب الشك هو اعتقاد أن الإقليم السني المفترض لا يمتلك ثروات نفطية مستغلة وأنه إن فقدت الحكومة التي تهيمن عليها القوى الشيعية في بغداد السيادة الفعلية على تلك المناطق، فإنه لا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد أنها ستكون مستعدة لتقاسم عوائد النفط مع هذا الإقليم خصوصا أن معظم تلك العوائد تأتي عن طريق تصدير النفط من البصرة. وبالنظر إلى الصراع المستمر حول إدارة حقول النفط بين إقليم كردستان و بغداد، لا يوجد احتمال كبير لإمكانية الوصول إلى صيغة المشاركة تلك العوائد في ظل ترتيب من هذا النوع.

وليس واضحا المدى الذي يمكن فيه إجراء إصلاحات، من دون الإخلال بنظام التوافق القائم على صفقة نخبوية بين القادة الشيعة والكرد والسنة. فالإصلاحات تمتد إلى الحكومة الاتحادية استجابة لضغط من الشارع الشيعي، لكن أي تغييرات، كما صرح بعض النواب والمسؤولين الكرد، يجب ألا تمس بنظام التوافق بين "المكونات". ويضع هذا الأمر قيدا كبيرا على قدرة العبادي في إجراء إصلاحات ترضي شارعه الشيعي، ويُحدد سقف حركته على نحو لا يهدد التسويات بين ممثلي المكونات. فأي اصطدام مباشر بالنظام التوافقي في هذه الأوضاع قد يهدد وحدة البلد مع افتقار بغداد القدرة فرض سيطرتها أو قوانينها على إقليم كردستان و معظم المناطق ذات الأغلبية السنية. وهنا تكمن المفارقة الكبيرة من جهة أن نظام التوافق، على الرغم من الدور الكبير الذي أداه في إعادة إنتاج الانقسام السياسي والمجتمعي يبدو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على العراق ككيان سياسي موحد.

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

الخاتمة

وبعد الانتهاء من كتابة بحثنا الموسوم بـــ: "الديمقراطية التوافقية وأثرها على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ " يوج ان نعرض ما توصلنا اليه من استنتاجات نذكرها على شكل نتائج عملية قانونية، ومن توصيات نوردها على امل الاخذ بها من قبل المعنيين، وهي كالاتي:

النتائج:

١. أنا الديمقراطية التوافقية نمط من أنماط الديموقراطية، تتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، وأضافه معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم

٢. إن تطبيق الديمقراطية التوافقية لا غنى للمجتمعات التعددية وغير المتجانسة لانعدام تغيير الأغلبية والأقلية بين الجماعات السياسية المتنافسة.

٣. طرحت النظرية التوافقية كنموذج للتعامل مع المجتمعات التي تتسم بأنها شديدة الانقسام، والتي يكون سلمها الداخلي ووحدتها عرضة للتهديد بسبب هذا الانقسام، إلا أنها عانت من خلل نظري يتعلق بغياب مقياس واضح لتعريف "الانقسام". و تمييزه من "التنوع"، كما أنها تناولت الانقسام بوصفه نتيجة لوجود جماعات إثنية أو دينية مختلفة داخل حدود دولة غير متجانسة ثقافيا، مغفلة عوامل أخرى منتجة للصراع، لا ترجع إلى وجود جماعات ثقافية مختلفة فحسب، ومن بينها التدخل الخارجي، وطبيعة الاقتصاد السياسي والوضع الاجتماعي ومستوى العنف السائد. وعلى الأرجح، فإنّ التوافقية قابلة للحياة والنجاح عندما تكون الحدود بين الجماعات شديدة الوضوح، ويصبح السلوك السياسي محكوما بالولاء للجماعة الفرعية أكثر من الولاء للدولة - الأمة، على نحو يسمح بفض الاشتباك بين تلك الجماعات والسماح لها بتنظيم علاقاتها في أطر مؤسساتية محدودة، وإدارة شؤونها الذاتية باستقلالية كبيرة عن بعضها.

٤. ان الاستقرار السياسي يقوم على ادارة الصراعات الداخلية في اطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية و غياب أو ندرة أعمال العنف السياسي المتمثلة بأحداث الشغب وحركات التمرد والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية وغيرها من أشكال العنف السياسي الأخرى.

التوصيات:

١. يفضل ان تكون الديمقراطية التوافقية هي مرحلة مؤقتة في العراق بعدها يتم الانتقال إلى تطبيق الديمقراطية الحقيقية التي تمنح تشكيل الحكومة وإدارة البلاد للقوى السياسية صاحبة أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات خاصة وان التوافقية لم تثبت نجاحها ارساء دعائم التنمية والاستقرار في البلاد.

٢. وجب على الدولة العراقية إيجاد نظام يضمن أكثر حقوق الأقليات والفئات المكونة للمجتمع العراقي وعدم الوقوف عند الديمقراطية التوافقية التي مثلت حل مؤقت وبداية من اجل تحقيق مبدأ المواطنة والانصهار في المجتمع، والتخلي عن الولاءات المذهبية والطائفية، فمن خلال هذه الدراسة تبين أن المشكل والعائق الأكبر الذي يواجه العراق نحو تحقيق استقراره السياسي هو الطائفية وانفتاح كل طائفة على حليف إقليمي أو دولي.

٣. يجب على كل دولة أن يتضمن دستورها آليات الديمقراطية التوافقية لمعالجة اشكاليات التعددية في المجتمع.

٤. تجنب استنساخ تجربة توافقية بعينها، يؤخذ بالاعتبار أن كل مجتمع خصوصياته أن تتكيف الديمقراطية التوافقية مع خصوصياته المجتمع الذي يأخذ بالديمقراطية التوافقية.

وفي الختام.. فهذا هو جهد المقل وبضاعة العاجز وأول عهدنا بالبحث حاولت فيه قدر استطاعتي أن أخرجه بصورة علمية مرضية، فإن وفقت فالتوفيق من الله وحده، وإن كانت الأخرى فالتقصير مني ومن الشيطان، والكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام.

كما أسأله سبحانه أن يعلمنا ما نجهل، وأن ينفعنا بما نعلم، وأن يثبتنا على الإحسان، وأن يعفو عن القصور والنسيان.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

١. الاقريد، محبوبة وعبد الكريم باسماعيل، ٢٠٢١، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي- حالة العراق بعد ٢٠٠٣، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (١٢)، العدد (١).
٢. البكري، ياسين سعد محمد، ٢٠٠٩، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العراق، عدد (٢٧).
٣. بوعافية، محمد الصالح، ٢٠١٦، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات، ورقلة: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١٥).
٤. حسن، حارث، ٢٠١٦، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، سياسات عربية، العدد (٢٣).
٥. الدستور العراقي ٢٠٠٥.
٦. زيادة، رضوان، ٢٠٠٦، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، العدد (٣٣٤).
٧. الصباح، صابر علي، ٢٠١٥، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، مذكرة ماجيستير- جامعة الشرق الأوسط.
٨. الطماوي، سليمان محمد، ١٩٧٤، الوحدة الوطنية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة.
٩. عايد، والي وإياد البديري، ٢٠١٠، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية.
١٠. عبدالكافي، اسماعيل عبد الفتاح، ٢٠٠٤، معجم مصطلحات في عصر العولمة، دار الثقافة- القاهرة.
١١. عبيد، عدنان عاجل وحيدر عبد الأمير، ٢٠١٦، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل-العراق، العدد الثالث، السنة الثامنة.
١٢. عياش، عامر وعبد ولطيف كريم محمد، ٢٠١٩، فكرة التعددية والوحدة الوطنية في الدستور العراقي الجديد في التعددية والوحدة الوطنية.. الواقع الطموح، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الأيوبي في جامعة تكريت بالتعاون مع بيت الحكمة للمدة ٢٠١٩ تشرين الثاني، بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٨.
١٣. العيتاوي، وسام، ٢٠١٨، التحديث والاستقرار في النظام الساسي العراقي بعد ٢٠٠٣، برلين: المركز الديمقراطي العربي للمدرسات الاستراتجية والسياسة الاقتصادية.
١٤. العيثاوي، ياسين محمد حمد، ٢٠١٥، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجاً، مجلة الدراسات الدولية- العراق، عدد (٦٠).
١٥. كريم، حسن وآخرون، ٢٠٠٧، إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة لبنان والعراق، المركز اللبناني للدراسات-بيروت.
١٦. ليبهارت، آرنت، ٢٠٠٦، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، ط١معهد الدراسات الاستراتيجية-بغداد.
١٧. مجموعة مؤلفين، ١٩٩٤، رؤساء الدول إمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية-فاس.
١٨. معلوف، لويس، ١٩٩٦، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، دار المشرق-بيروت.

الأنترنت:

١. الصافي، محمد علاء، ٢٠٠٥، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد العراق نموذجاً.
http://amp.annabaa.org/
٢. موشيخ، مهران، ٢٠٠٧، مفهوم المحاصصة في القاموس السياس ي العراقي المعاصر.

https://m.ahewar.org

المصادر الاجنبية :

1. Younis، Nussaibah،. 2011، "Set up to Fail: Consociational Political Structures in Post - war Iraq، 2003–2010." Contemporary Arab Affairs، vol. 4، no. 1.
2. Dodge، Toby، 2007، State Collapse and the Rise of Identity Politics in Iraq: Preventing a New Generation of Conflict، Markus E. Bouillon & David M. Malone & Ben Rowswell (eds.)، (Boulder: Lynne Rienner.
3. Al-Qarawee، Harith Hasan، 2016، "Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion،" Carnegie Middle East Center.
4. Biden، Joseph Jr. & Leslie H. Gelb، 2016، "Unity Though Autonomy in Iraq،" The New York Times.

Sources

1. Abdel Kafi, Ismail Abdel Fattah, 2004, A Dictionary of Terms in the Age of Globalization, House of Culture - Cairo.
2. Al-Aqrid, Mahbouba and Abdel Karim Basmail, 2021, The impact of sectarian quotas on building a democratic system - the case of Iraq after 2003, Ouargla University, Algeria, Journal of Legal and Political Sciences, Volume (12), Issue (1).
3. Al-Bakri, Yassin Saad Muhammad, 2009, The Problem of Consociational Democracy and its Reflection on the Iraqi Experience, Journal of the Mustansiriya Center for Arab and International Studies Iraq, Issue (27).
4. Al-Itawi, Wissam, 2018, Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003, Berlin: Arab Democratic Center for Strategic Studies and Economic Policy.
5. Al-Ithawi, Yassin Muhammad Hamad, 2015, The negative repercussions of political quotas on the institutional and societal structure of the democratic system in Iraq "Middle East" as a model, Journal of International Studies - Iraq, No. (60).
6. Al-Qarawee، Harith Hasan، 2016، "Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion،" Carnegie Middle East Center.
7. Al-Sabah, Saber Ali, 2015, The American Occupation of Iraq and the Problem of State Building, Master's Thesis - Middle East University.
8. Al-Tamawy, Suleiman Muhammad, 1974, National Unity, Egyptian General Book Authority Press - Cairo.
9. Ayed, Wali and Iyad Al-Badiri, 2010, Ethnographic composition of the population of Iraq and analysis of its impact on state building and stability, Al-Qadisiyah Magazine.
10. Ayyash, Amer, Abdul and Latif Karim Muhammad, 2019, The Idea of Pluralism and National Unity in the New Iraqi Constitution in Pluralism and National Unity.. The Aspirational Reality, Proceedings of the Annual

Conference held by the Saladin al-Ayyubi Center at Tikrit University in cooperation with the House of Wisdom for the period November 2019 House of Wisdom, Baghdad, 2008.
11. Biden، Joseph Jr. & Leslie H. Gelb، 2016، "Unity Though Autonomy in Iraq،" The New York Times.
12. Bouafia, Mohamed Al-Saleh, 2016, Political Stability, A Reading of the Concept and Objectives, Ouargla: Journal of Politics and Law Notebooks, Issue (15).
13. Dodge، Toby، 2007، State Collapse and the Rise of Identity Politics in Iraq: Preventing a New Generation of Conflict، Markus E. Bouillon & David M. Malone & Ben Rowswell (eds.)، (Boulder: Lynne Rienner.
14. Group of authors, 1994, Heads of State in Imam of the Right to Self-Determination and the Duty to Preserve National and Territorial Unity, Publications of the Academy of the Kingdom of Morocco-Fez.
15. Hassan, Harith, 2016, The Consensual Experience in Iraq: Theory, Application and Results, Arab Politics, Issue (23).
16. Karim, Hassan et al., 2007, The Problem of Consensual Democracy in Multiple Societies in Lebanon and Iraq, Lebanese Center for Studies - Beirut.
17. Lijphart, Arendt, 2006, Consensual Democracy in a Pluralistic Society, translated by Hosni Zeina, 1st edition, Institute of Strategic Studies - Baghdad.
18. Maalouf, Louis, 1996, Al-Munjid fi Language, Literature and Science, Dar Al-Mashreq - Beirut.
19. The Iraqi Constitution 2005.
20. Younis، Nussaibah، 2011، "Set up to Fail: Consociational Political Structures in Post - war Iraq، 2003–2010." Contemporary Arab Affairs، vol. 4، no. 1.
21. Ziadeh, Radwan, 2006, Consensual Democracy as a Preliminary Stage in the Democratic Transformation Process in the Arab World, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies - Beirut, Issue (334).

Internet:
1. Al-Safi, Muhammad Alaa, 2005, Consensual Democracy in a Pluralist Society, Iraq as a Model.
http://amp.annabaa.org
2. Mushaikh, Mahran, 2007, The concept of quotas in the contemporary Iraqi political dictionary.
https://m.ahewar.org